

حديث صحافي للرئيس محمود عباس

القاهرة، 30/10/2007*

نفى السيد الرئيس محمود عباس استئناف الحوار بين حركتي فتح وحماس، وأكد أنه لن ولم يكلف أي أحد من قيادات حركة فتح بالحوار مع حماس إلا بعد أن تتراجع عن الانقلاب ضد الشرعية الفلسطينية والاعتذار للشعب الفلسطيني.

وقال الرئيس، في حديث أدلى به للسيد عبد الله حسن رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، "إنه بمجرد أن تعلن حركة حماس عن تراجعها عن الانقلاب في غزة وتبدأ بالتنفيذ سأبدأ الحوار معهم فوراً". وأكد أنه لن يقدم أي تنازلات في مؤتمر أنابوليس، وسيطلب تطبيق قرارات مجلس الأمن والمبادرة العربية وخارطة الطريق التي تنص جميعها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 67 وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين.

وطالب الدول العربية والإسلامية بعدم اتخاذ أي إجراءات تطبيقية أو الاعتراف بإسرائيل في الوقت الحالي إلا بعد أن تنسحب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام 67 وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194.

وأشار الرئيس عباس إلى أنه اتفق مع إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي وستيف هادلي مستشار الأمن القومي الأمريكي يوم الجمعة الماضي على تشكيل لجنة ثلاثية "فلسطينية إسرائيلية أمريكية" مشتركة من أجل العمل على تطبيق البند الأول من خارطة الطريق قبل الذهاب لمؤتمر السلام الدولي المقرر عقده خلال الشهر القادم.

ونفى أبو مازن تعيين نائب له في الوقت الراهن، وقال "إن هذه القضية طرحتها منذ زمن على المجلس التشريعي السابق، لأن تعيين نائب يحتاج إلى تعديل في القانون الأساسي، والآن المجلس التشريعي معطل، ولذلك أمر تعيين نائب لي مجتمداً حالياً".

وحول ما إذا كانت الظروف مهيأة لانعقاد الاجتماع الدولي الآن وهل تم تحديد أجدته والأطراف المدعوة، قال سيادته إن موضوع المؤتمر بدأ بدعوة من الرئيس الأمريكي جورج بوش لاجتماع دولي ولم يكن واضحاً نوعية هذا الاجتماع، وتوقيت هذا الاجتماع، ومن سيحضر هذا الاجتماع، وما هي أجدته.

وأضاف "لكن مع ذلك قلنا مادام أنه لقاء دولي فنحن مستعدون للحضور، وأبلغنا يومها الرئيس بوش بموافقتنا، ومن حيث المبدأ قلنا إذا كان الاجتماع دولي لقضية الشرق الأوسط يجب أن تحضر سوريا ولبنان باعتبار أن البلدين لهما أراضٍ محتلة، وفي البداية كان الأمريكيان مترددين لكننا في النهاية وجدنا حلاً ووافق الأمريكيان".

وأشار إلى أنه بعد ذلك اجتمع مع وزراء الخارجية العرب في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع الرئيس الأمريكي جورج بوش، ووزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، ووضحت الأمور بعد أن جرى حديث توضيحي لهذا المؤتمر.

وأوضح أنه من حيث الموعد قيل لنا إن المؤتمر سيعقد في 15 نوفمبر لكنه ليس موعداً نهائياً فممكناً أن يتأخر على ضوء التطورات... أما من حيث الحضور فبدأ الموقف يتبلور أكثر.

ولفت إلى أنه تأكد حتى الآن من حضور أعضاء اللجنة الرباعية الدولية والتي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وأعضاء مجلس الأمن الدائمين "فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، الصين وروسيا"، ولجنة المتابعة العربية والتي تضم مصر، السعودية، الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، فلسطين، قطر، لبنان، المغرب، اليمن والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، إضافة إلى ثلاث دول إسلامية والنرويج.

وفي السياق ذاته، أكد الرئيس على أن "هذا الحشد يجعلنا نقول إنه أصبح شبه مؤتمر دولي، وكان هناك رأي لنا أنه مادام الاجتماع سيكون بهذا الحجم فيجب دعوة عدد من الدول مثل جنوب أفريقيا والهند والبرازيل واليونان،

* المصدر: <http://www.wafa.ps/arabic/>
أدلى عباس بهذا الحديث إلى "وكالة أنباء الشرق الأوسط" المصرية.

والحقيقة نحن نسمع كل يوم أن هناك دولاً كثيرة تعلن عن رغبتها في الحضور لكننا حتى الآن لا نستطيع تحديد حجم الحضور بكل دقة."

وبالنسبة لأجندة المؤتمر، رأى أبو مازن أنه لا بد أن تكون الأجندة واضحة بحيث تشمل أولاً خطة خارطة الطريق المتضمنة رؤية الرئيس بوش والمبادرة العربية وقرارات الشرعية الدولية، ولا بد أيضاً أن يشار إلى قضايا المرحلة النهائية الست وهي: القدس، المستوطنات، الحدود، اللاجئين، المياه والأمن وكيفية معالجته هذه القضايا وليس الحل لأن الحل سيأتي في مرحلة لاحقة.

وأشار إلى أنه عندما سينتهي المؤتمر ستبدأ المفاوضات حول تفصيل هذه القضايا، وهنا لا بد أن يكون هناك وقت محدد للمفاوضات، فلا يعقل أن تكون مفتوحة بدون سقف زمني، فهذه الأسئلة لم تتبلور ولكن مطروحة للبحث والأخذ والعطاء.

ولفت إلى أن هناك الآن لجنة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تناقش ورقة تشمل كافة القضايا التي ستقدم للمؤتمر والمستندة إلى خارطة الطريق والبند الأول من هذه الخارطة يحدد الالتزامات الواجب تطبيقها من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مشيراً إلى أن "هناك الآن إلحاح من الأمريكيين ومنا بطبيعة الحال أن هذه الالتزامات يجب على كل طرف أن يلتزم بما عليه، خصوصاً أن هناك مراقبة من قبل اللجنة الرباعية التي ستقرر من الذي طبق التزاماته ومن الذي لم يطبق ويجب الانتهاء من تطبيق البند الأول قبل مؤتمر أنابوليس، فهناك لجنة ستتعامل مع هذا الموضوع."

وحول دور لجنة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وما هم أطرافها، قال الرئيس "اتفقنا مع أولمرت على تشكيل هذه اللجنة يوم الجمعة الماضي في لقائي الأخير وستيف هادلي مستشار الأمن القومي الأمريكي يوم الخميس الماضي على تشكيل هذه اللجنة على أن تبدأ عملها وأنا أأمل أن لا تتأخر، لأن هناك حدثاً شخصياً في إسرائيل وهو إعلان مرض أولمرت، فنحن نتمنى له الشفاء ونتمنى أن يكون مرضه بسيط ونرجو أن يكون غير معطل بحيث تبدأ اللجنة التي تتكون من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي والأمريكي."

وبالنسبة لموقف حماس وفتح من المشاركة الفلسطينية في مؤتمر أنابوليس، قال الرئيس الفلسطيني "إن منظمة التحرير هي التي ستشارك في المؤتمر وهي التي تفاوض وهي التي توقع والحكومة الداخلية والمجلس التشريعي ليس لهما علاقة."

وأضاف أن "الاتفاق لا يكون ساري المفعول إلا إذا اعتمد بأحد طريقتين إما بالاستفتاء الشعبي، وهنا يستطيع الكل أن يقول رأيه معارضة وغير معارضة وحماس وغيرها من القوى، وإما أن يكون من خلال المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل جميع الفلسطينيين، فحماس موجودة ولكنها تستطيع أن تقول رأيها فيما بعد بالموافقة أو بالرفض."

وأشار إلى أن "التفاوض بشأن من شؤون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أترأسها وأنا الذي أقود هذه المفاوضات وهذا الاتفاق موجود حتى في وثيقة الوفاق الوطني الذي اتفقنا عليها وحماس مقرة بهذا وكثيراً ما يقولون أن المفاوضات لا شأن لنا بها فهذا شأن منظمة التحرير وأبو مازن."

ولفت إلى أنه في كل بلد فيها معارضة ورئيس الدولة يمارس سلطته وعندها يعود للشعب، هؤلاء "حماس" جزء من الشعب يمكن أن يقولوا رأيهم فإذا كانت لهم الأغلبية بين الشعب الفلسطيني يمكن أن يعارضوا أو يرفضوا فلو جئنا فرضاً بأي إنجاز والشعب أكثر من 50 في المائة قال لا فسنلتزم ولو قال نعم سنلتزم أيضاً برأي الشعب. وبالنسبة لمستوى التمثيل في مؤتمر أنابوليس، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس "لا نعرف لكن بالتأكيد بعض الدول سيمثلها رؤساء فالرئيس بوش وأنا ورئيس الوزراء الإسرائيلي سنحضر والدول العربية ستحضر بما يتراءى لها من مستوى التمثيل."

وحول الجدل الدائر حالياً بشأن التطبيع ومشاركة المملكة العربية السعودية في المؤتمر مع وجود إسرائيل، أشار أبو مازن إلى أنه عندما تلتقي السعودية وإسرائيل ليس بالضرورة أن يتحدث السعوديون مع الإسرائيليين فالسعودية تحضر اجتماعات الأمم المتحدة وإسرائيل عضو فيها، فهذا لا يعني أن السعودية أو غيرها اعترفت أو طبعت وليس مطلوباً من الدول العربية التي لا تعترف بإسرائيل أن تعترف الآن بناء على مقررات المبادرة العربية. وقال الرئيس، إن العرب ملتزمون بالمبادرة العربية التي قدمتها السعودية والتي تقول إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام 67، فإن الدول العربية ستقيم علاقات مع إسرائيل وكذلك الدول الإسلامية ومجموعهم 57 دولة عربية وإسلامية.

وأضاف أنه قبل أن يحدث هذا ليس مطلوباً من هذه الدول العربية أن تقوم بأي خطوة في اتجاه التطبيع فيكفي أنها أطلقت مبادرة ويكفي أنها وضعت معالم الطريق من أجل الحل وأعطت في نهاية الطريق التطبيع مقابل إنهاء الاحتلال.

ورداً على سؤال حول إمكانية قيام إسرائيل بالتحرك إلى الأمام على طريق السلام خلال هذا المؤتمر، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس "إن كل شيء جائز إلا أننا نتعامل مع الواقع، نحن منذ 30 عاماً نطالب بمؤتمر دولي، الآن هذه الفكرة أصبحت أمامنا وهي فرصة بالنسبة لنا علينا أن نستغلها ونستفيد منها وعلينا أن نضع الكرة في ملعب الآخر ليس من أجل المماحكة ولكن على الأقل نحن رواد سلام ونريد سلام لكن إذا الطرف الإسرائيلي لا يريد، هنا الامتحان، ستظهر الأمور خلال شهر أو شهر ونصف الشهر."

وأضاف "الآن نحن نتفاوض مع الإسرائيليين، والرئيس بوش أبدى كل الجدية، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت نسمع منه إيجابية لكن ماذا يضمن ويخبي، أنا لا أعرف أنا لي الواقع والظاهر وعلي أن أتعامل معه وأتفاوض معه وأن أكون جاداً معه ثم أطلبه بالجدية وأطالب المجتمع الدولي أن يطلب منه أن يكون جاداً." وبشأن احتمال قيام إسرائيل بتكرار نفس السيناريو ليصبح المؤتمر تصوير ومصافحات وينتهي بدون شيء، قال أبو مازن "لقد وضعنا هذا التحفظ والأمريكان قالوا بصراحة لن يكون هذا المؤتمر من أجل التقاط الصور، فعندما يدعون 30 أو 40 دولة من أكبر دول العالم لا اعتقد أنهم جاؤوا لكي يتصوروا، فيمكن أن يتصوروا في أي مكان آخر."

وأضاف "لذلك قلنا إذا كانت القصة قصة صور فنحن لن نذهب، وإذا كان هناك جدية فالكامل سيشارك والدليل على ذلك دول كثيرة ترسل طلبات تعبر عن رغبتها في الحضور."

وأكد الرئيس أننا ذاهبون إلى المؤتمر لنطلب تطبيق الشرعية الدولية كما وردت من الأمم المتحدة، وكما وردت في المبادرة العربية المعتمدة بخطة خارطة الطريق التي تحولت إلى قرار لمجلس الأمن الدولي رقم 1515 وقال "سأطالب بهذا ولن أطلب بأقل من هذا، أنا ذهبت إلى كامب ديفيد وطلبت هذا ولم أنجح، والآن أريد أن أطلب بهذا وبالتأكيد مصر والسعودية وغيرها من الدول العربية أيضاً لا تطالب بأقل من هذا."

وشدد على أنه لن يستطيع أي أحد أن يجبرنا على القبول بأقل من قرارات الشرعية الدولية، فكل المشاكل لها حلول، أما أن نقول هذه القضية لا وهذه القضية لا فماذا سيبقى، سنعود بعد سنتين أو ثلاثة للصراع."

واستطرد قائلاً "يجب حل المشكلة من جميع جوانبها، وبالتالي لا بد من حل مشكلة اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات والمياه والأمن، وكل القضايا يجب حلها ثم نوقع معاهدة سلام كما وقعت مصر."

وحذر سيادته من السيناريوهات المتوقعة في حالة فشل المؤتمر، وقال "سيكون الوضع خطيراً، لكن يجب أن ننفاءل ونأمل أن ينجح، فليس بالضرورة أن ما نأمله يتحقق لكن الفشل سينعكس سلباً علينا وعلى المنطقة كلها."

وأضاف "يجب على الكل أن يتحمل مسؤوليته لأن عواقب الفشل صعبة وخطيرة لذلك يجب أن نضع في اعتبارنا هذا وندفع في اتجاه النجاح."

وحول التنسيق مع مصر بشأن الاستعدادات لمؤتمر أنابوليس، قال أبو مازن "يهما جداً أن كل خطوة تخطى للاستعداد للمؤتمر الدولي أن تكون بالتنسيق مع مصر، فمصر بالنسبة لنا مهمة جداً وبالتالي كل قضية يجب أن تكون على اتصال دائم مع مصر والرئيس حسنى مبارك وهناك قضايا ثنائية كثيرة أيضاً نبحثها وهذا التواصل المكثف نهدف منه حل القضية الفلسطينية."

وحول ما تردد بشأن وجود ترتيبات لحوار ينطلق قريباً بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" "إنه لا يوجد حوار مع حماس ولا يوجد أحد مخول بالحوار مع حماس ولم أكلف أحداً سواء عزام الأحمد أو غيره بالتفاوض أو الحوار مع حماس."

وبشأن تصريحاته لإحدى الفضائيات العربية والتي رأى البعض أن لهجتها كانت أقل حدة تجاه حماس، قال الرئيس عباس "إن ما قلته لهذه الفضائية إن حماس جزء مهم وموجود من الشعب الفلسطيني، فنحن لا ننكر وجودهم، نحبهم أو نكرههم بيننا دماء، ولكن بالأخير هم جزء من الشعب الفلسطيني، ولكن لن نتحاور معهم إلا بعد أن يعودوا عن الانقلاب."

ورداً على سؤال حول أهمية زهاب الفلسطينيين إلى مؤتمر أنابوليس موحدين أفضل من الفرقة الحالية، قال الرئيس الفلسطيني "إن نكون موحدين أفضل لكن إذا كنا غير موحدين ننتظر إلى متى، حتى تفوت الفرصة، ولذلك

إذا كانوا فعلاً هم "حماس" حريصين على المصلحة العامة عليهم ألا يمارسوا أفعالاً ضد مصلحتهم وضد المصلحة العامة فما ارتكبوه أساء لهم أولاً وأساء للشعب ثانياً وأساء إلى مستقبلنا ثالثاً." وأضاف "يجب أن يعرفوا هذا، أما أنا فلا يمكن أن أؤجل أو أؤخر أو أعطل أو أعلق المشاركة في المؤتمر على شرط أنه لا أنهب إلا في ظل وحدة، هل توجد دولة في العالم بها وحدة كاملة وإجماع على أي قضية، فجميع الدول بها معارضة، وهذه المعارضة أحياناً تعارض من حيث المبدأ، لكن أنا لا يمكن أن أضيع هذه الفرصة ومنتظر حتى نتوحد."

وحول ما تقوله حماس بشأن وجود ضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل على الرئيس الفلسطيني لعدم استئناف الحوار معها، قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس "لا توجد أي ضغوط، فهم يدعوا هذا، وأحب أن اذكرهم بشيء فأنا عندما وافقت على الانتخابات كان علياً ضغوط ألا أجريها وأجريتها وأصررت على أن تشارك حماس، وعندما فازت في الانتخابات مورست ضغوط كثيرة علينا لكن أصررت على أن تشكل حماس الحكومة، ومورست علينا ضغوط لعدم الذهاب إلى مكة وذهبت ووقعنا الاتفاق وشكلت حكومة الوحدة." وتابع قائلاً "أنا مع مصلحة الشعب ولا أسأل على ضغوط أحد، لذلك هم "حماس" يبحثون عن حجة، وأنا أقول لهم تراجعوا اليوم عن انقلابكم وبعد ساعة أنا سأتحاور معكم وإن لم أفعل فهنا يمكنكم أن تقولوا أن أبو مازن وقع عليه ضغط وتراجع وهذا لن يحدث."

وأكد أنه بمجرد أن تعلن حماس عن تراجعها عن الانقلاب وتبدأ بالتنفيذ سيبدأ الحوار معهم فوراً، مشيراً إلى أنه يمكن أن تعلن حماس بيان وبعد ذلك تناور، مؤكداً رفضه لهذه الأساليب والمناورات، وقال "يجب أن تتراجع حماس بالكامل عن انقلابها وعند ذلك يمكن أن نجلس معهم ونتحاور ونتحدث في كل الأمور التي تهم الشعب الفلسطيني."

ورداً على سؤال بشأن إمكانية إلغاء المراسيم التي صدرت بعد الانقلاب إذا أعلنت حماس تراجعها، قال أبو مازن "لا يوجد مرسوم واحد ضدهم، والمرسوم الذي اتخذته بشأن جعل الانتخابات بالقائمة الواحدة يعترضون عليه، وأقول لهم عندما تعود الحياة الطبيعية وتتفق يمكن للمجلس التشريعي وأنتم لكم الأغلبية فيه أن يرفضها، أما في حالة غياب المجلس التشريعي أنا لا أستطيع أن أعطل الحياة."

وأوضح أنه أصدر مراسيم يسمونها مراسيم اشتراعية بمعنى أنه في حالة غياب المجلس التشريعي يمكن للرئيس أن يصدر مراسيم بقوة القانون وفي حالة عودة عمل المجلس فله أن يقرها أو يرفضها.

وبشأن احتمال تعيين نائب له، قال الرئيس الفلسطيني إن هذا الأمر معطل حالياً، مضيفاً "أنه سبق طرح هذه القضية منذ زمن على المجلس التشريعي السابق وقلت لهم أريد أن أعين نائباً وهذا يحتاج إلى تعديل في القانون الأساسي والآن المجلس التشريعي معطل ولذلك أمر تعيين نائب لي معطل حالياً."

ورداً على سؤال حول ما دار في اجتماعه الأخير مع أولمرت بشأن قضية الأسرى، قال الرئيس "لقد طلبنا إطلاق المزيد من الأسرى، فهم أطلقوا دفتين في السابق، وطلبنا منهم إطلاق دفعة أخرى على رأسها مروان البرغوثي وعدد من القيادات."

وأشار إلى أن الدفعة الأولى من الأسرى المفرج عنهم ضمت عبد الرحيم ملوح نائب أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيما ضمت الدفعة الثانية ركاد سالم أمين عام الجبهة العربية الفلسطينية، وقال "نحن نريد كل أسرارنا وأي أسير يخرج نعتبره مكسباً."

وأضاف "نحن أنجزنا أيضاً قضية مهمة وهي حملة لم الشمل، فيوجد لدينا 54 ألف فلسطيني دخلوا بتصريحات وانتهت التصريحات وليس لديهم أي وثيقة أو أي هوية، الآن أخذنا موافقة بإعطاء هؤلاء هويات وبدأ 3500 في الضفة العربية بعمل الإجراءات وخلال يومين أو ثلاثة أيام سيجري 2500 من غزة الإجراءات وبعد ذلك سنقدم أوراق سبعة آلاف آخرين وهكذا حتى يتم الانتهاء من كل هؤلاء ويحصلون على الهوية."

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx